الدكتورة نهاد أفقير
أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية و السياسية
جامعة الحسن الأول
- سطات -

المختصر في القانون الجنائي المغربي

- القسم العام -

الطبعة الأولى

الفهرس

المقدمة 5

الفصل الأول: مدخل لدراسة القانون الجنائي 9

المبحث الأول: الأحكام العامة للقانون الجنائي 9

المطلب الأول: ماهية القانون الجنائي 10

الفقرة الأولى: مفهوم القانون الجنائي 10

الفقرة الثانية : طبيعة القانون الجنائي 12

المطلب الثاني: خصوصية القانون الجنائي 13

الفقرة الأولى: علاقة القانون الجنائي بالقوانين الأخرى 13

الفقرة الثانية: علاقة القانون الجنائي بالعلوم المساعدة له 15

المبحث الثاني: مراحل تطور القانون الجنائي 17

المطلب الأول: الإطار التاريخي للقانون الجنائي 17

الفقرة الأولى: مرجعية القانون الجنائي في الإسلام 17

الفقرة الثانية: مراحل القانون الجنائي في التشريع المغربي 22

المطلب الثاني: المدارس الفلسفية للقانون الجنائي 23

الفقرة الأولى: المدرسة التقليدية والوضعية 24

الفقرة الثانية: حركة الدفاع الاجتماعي والمدرسة التوفيقية 28

الفصل الثاني: عناصر الجريمة في ظل مجموعة القانون الجنائي 31

المبحث الأول: الركن القانوني للجريمة 32

المطلب الأول: خضوع الفعل أو الامتناع لنص تجريمي 33

الفقرة الأولى: حصر مصادر التجريم والعقاب في النصوص التشريعية 33

أولا: عدم التوسع في تفسير النص الجنائي 33

ثانيا: عدم القياس 34

الفقرة الثانية: تطبيق القانون الجنائي من حيث المكان 35

أولا: مبدأ إقليمية القانون الجنائي 35
ثانيا: مبدأ شخصية النص الجنائي 36
ثالثا: مبدأ عينية النص الجنائي 36
رابعا: مبدأ عالمية النص الجنائي 37
الفقرة الثالثة: تطبيق مبدأ الشرعية من حيث الزمان -عدم رجعية القانون الجنائي- 37
أولا: القانون الأصلح للمتهم 38
ثانيا: القوانين المفسرة 39
ثالثا: التدابير الوقائية 39
المطلب الثاني: عدم خضوع الفعل أو الامتناع لسبب من أسباب التبرير والاباحة 40
الفقرة الأولى: أسباب التبرير والإباحة المنصوص عليها في الفصل 124 ق.ج. 41
أولا: التبرير الناتج عن أمر القانون وإذن السلطة الشرعية 42
ثانيا: التبرير الناتج عن حالة الضرورة 43
ثالثا: التبرير الناتج عن حالة القوة القاهرة 46
رابعا: حالة التبرير الخاصة بالدفاع الشرعي 47
الفقرة الثانية: أسباب التبرير والإباحة التي لم يتعرض لها الفصل 124 ق.ج 50
أولا: حق التأديب 51
ثانيا: الحق في ممارسة الألعاب الرياضية 51
ثالثا: حق ممارسة مهنة الطب 52
المبحث الثاني: الركن المادي للجريمة 53
المطلب الأول: عناصر الركن المادي في الجريمة التامة 53
الفقرة الأولى: النشاط الاجرامي والنتيجة الاجرامية 53
الفقرة الثانية: وجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة الإجرامية 56

المطلب الثاني: المحاولة كجريمة غير تامة 57
الفقرة الأولى: عناصر المحاولة 58
الفقرة الثانية: صور المحاولة 58
المبحث الثالث: الركن المعنوي للجريمة 59
المطلب الأول : القصد الجنائي 60
الفقرة الأولى: عناصر القصد الجنائي 60
الفقرة الثانية : أنواع القصد الجنائي 62
المطلب الثاني: الخطأ غير العمدي في القانون الجنائي 63
الفقرة الأولى: الأحكام العامة للخطأ الجنائي 64
الفقرة الثانية: صور الخطأ الجنائي 64
الفصل الثالث: المسؤولية الجنائية 67
المبحث الأول: الإطار العام للمسؤولية الجنائية 67
المطلب الأول: ماهية المسؤولية الجنائية 68
الفقرة الأولى: تعريف المسؤولية الجنائية 68
الفقرة الثانية: التمييز بين المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية 69
المطلب الثاني : أساس المسؤولية الجنائية 71
الفقرة الأولى: الأساس الفقهي للمسؤولية الجنائية 71
الفقرة الثانية: الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية 74
المبحث الثاني: تجليات المسؤولية الجنائية 75
المطلب الأول: الأشخاص المسؤولين جنائيا 75
الفقرة الأولى: المسؤولية الجنائية للفاعل الأصلي 76
الفقرة الثانية: المسؤولية الجنائية للمساهم 77
الفقرة الثالثة: المسؤولية الجنائية للمشارك 78
الفقرة الرابعة: المسؤولية الجنائية عن فعل الغير 80

المطلب الثاني :عوارض المسؤولية الجنائية 81
الفقرة الأولى :العاهات العقلية 81
الفقرة الثانية :صغر السن 84
الفصل الرابع: الجزاء في ضوء التشريع الجنائي 87
المبحث الأول: العقوبات في التشريع الجنائي المغربي 89
المطلب الأول: تصنيف العقوبات في التشريع الجنائي المغربي 89
الفقرة الأولى: العقوبات الأصلية في ظل القانون الجنائي 90
الفقرة الثانية: العقوبات الإضافية في مجموعة القانون الجنائي 93
المطلب الثاني: الأسباب المؤثرة في تنفيذ العقوبات 95
الفقرة الأولى: الأعذار القانونية للعقوبة 95
الفقرة الثانية: أسباب انقضاء العقوبة 111
المبحث الثاني: التدابير الوقائية في القانون الجنائي المغربي 113
المطلب الأول: أنواع التدابير الوقائية 114
الفقرة الأولى: التدابير الوقائية الشخصية 114
الفقرة الثانية: التدابير الوقائية العينية 119
المطلب الثاني: تنفيذ التدابير الوقائية في ظل التشريع الجنائي المغربي 119
الفقرة الأولى: الأسباب المؤثرة في تنفيذ التدابير الوقائية 120
الفقرة الثانية: سلطة القاضي في تنفيذ التدابير الوقائية 122
الخاتمة 124
لائحة المراجع 125
الفهرس 133

الدكتورة نهاد أفقير

أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية و السياسية
جامعة الحسن الأول
- سطات-

يشكل القانون الجنائي آلية للتصدي للظاهرة الإجرامية ومرتكزا لبناء دولة الحق والقانون، من أجل ذلك ارتأينا في هذا المؤلف تقديم قراءة قانونية للمبادئ العامة ودراسة العناصر التكوينية للجريمة وما يترتب عنها من آثار على مستوى تطبيق القانون الجنائي من حيث الزمان و المكان، و ما يستتبع ذلك من مسؤولية جنائية مع رصد الجزاءات المقررة في التشريع المغربي من عقوبات و تدابير وقائية كاستراتيجية عامة للسياسة الجنائية التي أصبحت تعتمد على سياسة الوقاية والعلاج وإصلاح المجرم و إعادة إدماجه داخل المجتمع، وخلصنا على ضرورة إعادة النظر بكيفية شاملة في منظومة التجريم والعقاب، فلسَفةً وبنيةً ومقتضيات في اتجاه استحضار روح الدستور ومراعاة تحولات المجتمع المغربي.

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن : 80 درهم

9 789920 440011